

دراسات مقارنة بين الشرائع العراقية القديمة والحديثة

عبدالصاحب الهر

من خلال استقرار الشرائع العراقية القديمة التي تم الكشف عنها لحد الان (★) ، والمتمثلة بقانون اورغو مؤسس سلالة اور الثالثة الذي حكم (٢١١١ - ٢٠٠٣ ق. م .) وقانون ، لبث عشتار - خامس ملوك سلالة ايسن (١٩٣٤ - ١٩٢٤ ق. م .) وقانون ايشنونا نسبة الى السلالة التي حكمت في ايشنونا بمنطقة دبالى (٢٠٢٠ - ١٧٥٠ ق. م .) واخيرا قانون حمورابي سادس ملوك سلالة بابل الاولى (١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق. م .) ، وجدناها تعالج مشاكل المجتمع في المجالات كافة واخصها في المجالين القانوني والاقتصادي ومجال تنظيم الاسرة ، ولوحظ ان هناك ضوابط مشتركة تجمع هذه القوانين ضمن حدود العدالة والمنطق ، ولذلك جاءت مواد تلك القوانين متشابهة في مواضيع مختلفة بالرغم من وجود الفواصل الزمنية فيما بينها . الا انه من المشاهد ان قانون حمورابي هو اكثر هذه القوانين تطورا من حيث دقة الصياغة القانونية ، ودالاتها وشموليتها لموضوعات مختلفة ، وهذا امر طبيعي اذ كلما ترسخ القوانين في حياة الشعوب تزداد تفهما وتطورا كالذي حصل بالنسبة لقانون حمورابي اذ انه قن بعد ثلاثة قرون من استقرار الشرائع السابقة ابتداء بقانون اورغو وانتهاء به حسب ما دللنا عليه استكشافاتنا الاثرية ، ومن الجائز في الايام المقبلة حينما تتوسع اعمال التنقيب وتتطور فلربما ستظهر معلومات جديدة

يسرني ويشرفني ان ألج مجال الدراسة القانونية مقارنة بين الشرائع العراقية القديمة والحديثة ، في أول محاولة ميدانية بالنسبة لي ، وانها حسب ظني بعد الاطلاع على اعمال الباحثين هي أول محاولة لهذا القسم من العلوم .

صحيح ان جمعا من رجال القانون والمختصين الاثاريين الفضلاء قد تناولوا موضوع دراسة الشرائع القديمة ، ولكن بأساليب مختلفة ، ففهم من ركن الى ترجمة نصوص هذه الشرائع ، وآخرون عكفوا على شرح مضامينها ، والقسم الثالث ابرز الجانب التاريخي لظهور هذه القوانين وحتى اكتشافها .

لذلك فموضوع المقارنة بين الشرائع العراقية القديمة والحديثة كبحث علمي قائم على تفسير النصوص حسب مدلولاتها القانونية الموضوعية لمعالجة شؤون المجتمع التي اعتمدها المشرع القديم والحديث ، وبيان اوجه الشبه والاختلاف بينها لمعرفة مدى النضج الفكري والقانوني الذي كانت عليه المجتمعات قديما ، هو الدراسة المعنية في هذه المحاضرة وغيرها ، وكلي امل في ان اوفق لا عطاء الصورة الواضحة لهذه الدراسة ، مستمحاكم العذر عن كل هفوة ، كما ارجو منكم المعاضدة عن طريق النقد الموضوعي لكشف النواقص ، من اجل الوصول الى الفهم الصحيح لهذه الدراسة المقارنة خدمة للعلم والبحث .

قد تغير من هذه الموازين في حالة استكشاف قوانين جديدة .

لذلك ستنصب دارستنا المقارنة على مواد هذه القوانين ومقارنتها بالقوانين ، الحديثة بغية التعرف من خلال هذه المقارنة على مدى النضج الفكري والاجتماعي الذي كانت عليه المجتمعات قديما ، ودورها الايجابي في مد الحضارة البشرية باولى مقومات بنائها وتطورها . وقد اخترنا لموضوع المقارنة ثلاثة مواضيع ندرجها تباعا :

١ - القوانين العقابية :

أ - شهادة الزور

الشهادة بصورة عامة هي من جملة ادلة الاثبات في المسائل المدنية والجزائية ولذلك نص عليها في اكثر من قانون . بسبب خطورة نتائجها من الوجهتين الايجابية والسلبية فوجهها الايجابي يسعى الى اثبات حق ضائع ، أو انتشال برىء من تهمة ملصقة به زورا . في حين تعطي صورها السلبية نتائج عكسية ضارة ، وهذا ما سنشاهده عند دراستنا المقارنة لشهادة الزور في ظل القوانين العراقية القديمة والحديثة .

لقد عالج قانون حمورابي شهادة الزور في المادتين الثالثة والرابعة منه ، فالمادة الثالثة تعرضت لموضوع الشهادة المنصبة على الجرائم الجنائية التي تكون عقوبتها الموت ، والمادة الرابعة تتعلق في المسائل المدنية . ونصها كالآتي .

المادة الثالثة :

«إذا برز رجل في دعوى وادى بشهادة كاذبة ، ولم يثبت صحة قوله ، فان كانت الدعوى دعوى حياة فان ذلك الرجل يعدم .»

المادة الرابعة :

«فاذا برز لشهادة كاذبة في دعوى تتعلق بالحبوب أو الفضة ، فعليه ان يتحمل عقوبة تلك الدعوى» .
واذا ما تصفحنا قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة

١٩٦٩ المعدل لوجدنا الفصل الثالث منه يتعلق بشهادة الزور في المواد (٢٥١ - ٢٥٧) حيث عالجته هذه المواد شهادة الزور في صورها المتعددة ، ولكن في جوهرها لا تبتعد عن المدلول الحقيقي والواقعي للمواد العقابية في قانون حمورابي . فنلاحظ ان المادة (٢٥٢) من قانون العقوبات المعاصر عاقبت على الشاهد الزور بنفس العقوبة المقررة للجريمة ، وهذا يعني ان كانت العقوبة اعداما أو سجنا أو حبسا كما يفهم من منطوق المادة فانها ستطبق بحق من شهد زورا .

كما ان الجملة الاخيرة من المادة المذكورة تعاقب بالحبس والغرامة على من يشهد زورا في القضايا المدنية . وفيما يلي نص هذه المادة :

(من شهد زورا في جريمة لمتهم أو عليه يعاقب بالحبس والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين . فاذا ترتب على الشهادة الحكم على المتهم عوقب الشاهد بالعقوبة المقررة للجريمة التي ادين المتهم بها) .

ويعاقب بالحبس والغرامة أو باحدى العقوبتين من شهد زورا في دعوى مدنية أو شرعية أو ادارية تأديبية أو امام سلطة رسمية مخولة التحقيق في غير الجرائم) .

وبذلك نجد ان روحية التشريع في كلا القانونين البابلي والمعاصر واحدة ، تقوم على مفاهيم الحق والعدل بالرغم من الفاصل الزمني بينها والمقدر بـ (٣٧٠٠) عاما . والمثير في الامر ان المشرع في كلا القانونين قد حدد العقوبة بنوع الجريمة ، بعد ان قسمها الى قسمين رئيسيين واحدة تتعلق بالقضايا الجزائية ، والاخرى بالمسائل المدنية . فقانون حمورابي قد فصل العقوبة بالمادتين (الثالثة والرابعة) وقانوننا المعاصر جعلها بمادة واحدة تتألف من شقين الاول للجرائم الجنائية والجنح والثاني للمخالفات المدنية والشرعية والادارية .

ولهذا وجدنا ان القانونين القديم والحديث متشابهان من حيث موضوعية العقوبة فضلا عن انها قد راعيا ايضا الجانب الشكلي التنظيمي في ترتيب وتنسيق العقوبتين الجزائية والمدنية بأسلوب واحد ، وهذا يدل على ان المشرع القديم

(١) كتاب الشرائع العراقية القديمة لسنة ١٩٧٣ - للدكتور فوزي رشيد

كان على ادراك تام بالتدرج العقابي في ترتيب المواد كما نفهمه الان .

ان ثمة نقطة جديدة بالاشارة الى قانون حمورابي الذي قصر عقوبة شهادة الزور في مجال الاثبات فقط ، ولم يتطرق لموضوع شهادة الزور في حالة النفي في حين جاء القانون الحديث مشيراً لهذه الناحية وتعرض لشهادة الزور في جريمة المتهم في حالتي الاثبات والنفي .

ولو عطفنا النظر الى قانوني لبت عشتار واشنونا لوجدنا انهما لم يتطرقا الى شهادة الزور ، وحتى للشهادة بصورة عامة في حين وردت الاشارة الى الشهادة في قانون اورغو بالمادتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين في موضوع جديد عما ذكر في قانون حمورابي مما يتطلب القاء الضوء عليه لتوضيحه .

فالمادة الخامسة والعشرين اشارت الى شهادة الزور وبموجبها تفرض على الشاهد زورا عقوبة الغرامة بمقدار خمسة عشر شيقلا من الفضة ، ونصها .

«اذا حضر رجل كشاهد ونوى ان يكذب ، عليه ان يدفع خمسة عشر شيقلا»^(٢) من الفضة»^(٣) اما المادة السادسة والعشرون فانها تطرقت الى نواح اخرى تتعلق برفض الشاهد حلف اليمين أو الامتناع عن الادلاء بالشهادة وفي قانوننا العقابي المعاصر توجد مادة مماثلة لها .

اذ من المعروف ان الشاهد في كل القضايا الجزائية أو المدنية ملزم بحلف اليمين قبل الادلاء بالشهادة لاهمية ذلك في استخلاص الوقائع الحقيقة لشهادته ، كما ان الامتناع عن الحضور امام المحكمة للادلاء بالمعلومات في شهادة يوجب العقوبة . لذلك نجد ان المادة (٢٥٩) من قانون العقوبات الحديث عاقبت بالحبس أو الغرامة على الممتنع عن حلف اليمين القانونية أو الممتنع عن الحضور امام المحكمة للادلاء بشهادته حينما يوجه اليه سؤالاً وفيما يلي نص المادتين القديمة والحديثة .

المادة السادسة والعشرون لقانون اورغو :
«اذا حضر رجل كشاهد ورفض ان يقسم وان يدلي بشهادته ، عليه ان يعرض بقدر ما تفرضه القضية» .

اما المادة التاسعة والخمسون بعد المائتين من قانون العقوبات تنص على :

«يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من :
١ - امتنع بغير عذر مشروع عن حلف اليمين القانونية الخ

٢ - امتنع بغير عذر قانوني ان يجيب على سؤال الخ

٣ - امتنع عن تقديم مستند ... الخ» .

ان المادة القانونية القديمة بعد مقارنتها بالمادة الحديثة اعطت مفهوما ذا دلالة تؤكد حرص القانون القديم على ارساء قواعد الحق والعدالة في المجتمعات القديمة . لا بل ان القانون السومري خطى خطوات ايجابية اكثر عدالة من قانوننا الحديث حينما فرض على الشاهد الممتنع عن الادلاء بالشهادة او القسم ان يعرض صاحب الحق المتضرر قيمة ما يدعيه في حين قصر قانوننا الحديث العقوبة على الممتنع بالحبس والغرامة تنفيذاً لمصلحة الحق العام دون النظر الى تعويض صاحب الحق الخاص في القضية ، وهنا نجد ان القانون الحديث متخلف عن مسايرة القانون القديم ولا بد للمشرع المعاصر ان ينظر الى هذه الحقيقة بشكل اكثر واقعية في ايصال الحق الى صاحبه اذا كان للشهادة اثر هام في احقاق الحق

ب - حالة خطف الابناء :

من القضايا الانسانية التي تطرق اليها قانون حمورابي هي حالة خطف الاولاد ، وقد اولاهها من الاهمية بحيث اوقع عقوبة الاعدام على الخاطف ، لتكون رادعا متناسباً مع

(٢) الشيقل = 1/4 غرام من اوزاننا الحالية - كتاب الشرائع العراقية

القديمة - للدكتور فوزي رشيد

(٣) النص البابلي مأخوذ من نفس المصدر .

خطورة هذه الجريمة وتأثيرها المفجع على عائلة المخطوف والمجتمع ، وفيما يلي نص المادة الرابعة عشرة من قانون همورابي :

«إذا سرق الابن الصغير لسيد آخر فيجب ان يعدم» ولدى الرجوع الى قوانيننا المعاصرة وجدنا ان قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل قد عالج مثل هذه الحالة في المادة (٤٢٢) منه حيث عاقبت هذه المادة خاطف الحدث الذي لم يكمل الثامنة عشرة من عمره بعقوبة السجن مدة لا تزيد على خمسة عشر عاما اذا كان المخطوف انثى ، ومدة لا تزيد على عشر سنين اذا كان ذكرا . وشددت من العقوبة اذا صاحب الخطف شيئا من الاكراه . فتصل الى السجن لمدة خمسة عشر عاما بالنسبة للذكر . والاعدام اذا ادى الاكراه الى موت المخطوف .

وفيما يلي نص المادة (٤٢٢) من قانون العقوبات :
«من خطف بنفسه أو بواسطة غيره بغير اكراه أو حيلة حدثا لم يتم الثامنة عشرة من العمر يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة اذا كان المخطوف انثى ، أو بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين اذا كان ذكرا . واذا وقع الخطف بطريق الاكراه أو الحيلة أو توافرت ظروف التشديد المبينة في المادة (٤٢١) تكون العقوبة السجن اذا كان المخطوف انثى والسجن مدة لا تزيد على خمس عشر سنة اذا كان ذكرا» .

اما اذا ادى الاكراه الى التعذيب فتكون العقوبة اشد حسبما نصت عليه المادة (٤٢٤) من قانون العقوبات حيث تصل الى السجن المؤبد أو الاعدام وفيما يلي نص المادة :
«اذا اقضى الاكراه المبين في المادتين (٤٢٢) و (٤٢٣) أو التعذيب المبين في الفقرة (ب) من المادة (٤٢١) الى موت المخطوف تكون العقوبة الاعدام أو السجن المؤبد» .

من هذا يتضح ان النص البابلي عند مقارنته بالنصوص المعاصرة انه اكثر تطرفا في ايقاع عقوبة الاعدام لمجرد خطف الابن الصغير ، وفي تقديره ان هذا شيئا طبيعيا ومتناسبا مع الفترة الزمنية الموهلة في القدم من جهة ومن الجهة الاخرى ان عملية الخطف كانت مقبولة اذ تؤدي بالانسان الى العبودية

وهذا يصبح المخطوف آلة مسخرة بيد الخاطف يتصرف به كالبضاعة فيعتمد الى بيعه للآخرين ، مما يفقده ادميته وانسانيته وحرية . ولذلك بات من الضروري للمشرع البابلي ايقاع العقاب الصارم الاكثر حزما لضمان سلامة المجتمع والحد من هذه الجرائم الخطرة . اما النصوص العقابية الحديثة فقد اوقعت عقوبة الاعدام عند تحقق شرطين هما الاكراه المصاحب لعملية الخطف ، والتعذيب المؤدي الى موت المخطوف .

ان هذا التدرج المرحلي في العقوبة يتفق وحالة التطور التي وصلت اليها المجتمعات حديثا . واصبح من غير المحتم وقوع الاكراه أو التعذيب في حالة الخطف . لذلك كان المشرع الحديث غير متسرع في فرض العقوبة المشددة قبل التأكد من تحقق الشرطين المذكورين ، ولان ظروف الخطف في واقعنا المعاصر تختلف تماما عما كان عليه الخطف قديما كما اسلفنا . وبما تجدر الاشارة اليه ان النص البابلي عند ايقاعه العقوبة لم يفرق ما اذا كان المخطوف ذكرا او انثى كما فعل النص الحديث حينما شدد العقوبة على الحدث المخطوف اذا كان انثى بخلاف الحدث الذكر .

ولم نجد في القوانين القديمة الاخرى (اورنغو - لبت - عشتار - ايشنونا) اية اشارة لحالات خطف الانثى وانما هو مقتصر على قانون همورابي كما اسلفنا .

٢ - القضايا المدنية :

الفصل

من صور القواعد القانونية التي تعكس رسوخ مفاهيم العدالة في المجتمعات القديمة هو ما ورد في المادة السابعة والعشرين من قانون اورنغو مؤسس سلالة اور الثالثة (٢١١١ - ٢٠٠٣ ق.م.م.) ان هذه المادة عالجت حالة الغصب ، والغصب وجه من اوجه الاستغلال ، ويتمثل باستحواذ الانسان على مال أو عقار الغير واستثماره لنفسه دون رضاه مالكة . وقد اجازت المادة المذكورة لصاحب الارض أو الحقل المغصوب اقامة الدعوى ضد الغاصب وتحمله المصاريف كافة بما في ذلك النفقات التي تكبدها في

(٤) كتاب قوانين همورابي صفحة رائعة من حضارة وادي الرافدين ص ٢٦
ترجمة وتعليق الدكتور محمود الامين .

القديمة بالحديثة نتائج هامة من الوجهتين القانونية والاجتماعية .

الوجهة القانونية

لقد لاحظنا كيف امتازت قوانين العراق القديم بكمائة عظيمة من النضج والتقدم حيث جاءت بصياغة قانونية متينة ، وبأسلوب علمي بعيد عن القلب الشعري الذي اتصفت به القوانين الهندية والرومانية القديمة . وهذا ما حقق اغراضها في تنظيم الشؤون المدنية والادارية والجزائية لحياة المجتمع بعيدا عن تداخل احكام العبادات الدينية فيها . ومن المميزات الاخرى لهذه القوانين انها حصرت العقاب بيد السلطة منعا من ترك العقاب على الجرائم بيد الافراد بهدف الابتعاد عن الانتقام الفردي لئلا يكون سببا في خلق الفوضى في تلك المجتمعات . واننا لا نستطيع ان ننكر انه قد نجد في بعض مواد هذه القوانين ثغرة في ابداع تنفيذ العقاب للفرد ، الا ان ذلك لا يمثل الصفة العامة لتلك القوانين ، كما لا ينكر ان قسما من هذه القوانين تبرز فيها جوانب القسوة اذا ما قيست بقيمتنا الحاضرة . فقد لمسنا ان قانون حمورابي ولو كان اكثر معالجة لشؤون المجتمع ، وانه جمع كل القوانين القديمة في تنظيم واحد ، الا انه اخذ بمبدأ الردع الجسدي في تنفيذ الاحكام في حين ابتعد قانون اورغو عن الايغال في العقاب الجسافي فنراه قد استبدل القصاص الجسافي بمبدأ اكثر انسانية وهو مبدأ التعويض بصورة عامة . كما ان اغلب الشرائع القديمة تكون نسب العقوبات الجزائية فيها عالية . لقد كان للميزات التي اتصفت بها القوانين العراقية القديمة من حيث الصياغة القانونية والروح العلمانية البعيدة عن مراسيم الحياة الدينية سببا في انتشارها والتمسك بها من قبل الشعوب المجاورة للعراق ، وهذا ما لمسناه من خلال قراءة التاريخ السياسي للامم القديمة ، فشاهدنا كيف ان الاقوام المعادية لشعوب وادي الرافدين ، والتي غزت مدنه الكبيرة ، قد احترمت هذه القوانين وتمسكت بها ونقلتها الى شعوبها وهذا ما حصل بالنسبة

زراعة الحقل عقابا على تصرفه واعتدائه على حق الغير . وفيما يلي نص المادة المذكورة :

«اذا تسلط رجل وزرع حقل يعود الى شخص آخر ، فاذا اقام صاحب الحقل دعوى قانونية ضده ، ولكن المغتصب تجاهله فانه سوف يخسر حتى المصروفات التي دفعها على الحقل»^(٥) .

ان ما يقابل هذه المادة ويمثلها في قوانيننا المعاصرة هو المادة (١٩٧) من القانون المدني التي اوجبت رد العقار المغصوب الى صاحبه مع اجر مثله اي تضمينه المنافع التي حرم منها صاحب العقار خلال فترة الغصب . ونص المادة كالآتي :

«المغصوب اذا كان عقارا يلزم الغاصب رده الى صاحبه مع اجر مثله ، واذا تلف العقار أو طرأ على قيمته نقص ولو بدون تعد من الغاصب لزمه الضمان»^(٦) .

وفضلا عما تقدم فهناك مادة اخرى في القانون المدني تعالج نفس الموضوع حيث تعتبر استعمال اموال الغير بلا اذن صاحبها بمثابة صورة من صور الكسب دون سبب وهو وجه آخر من اوجه الغصب كما ورد بالمادة (٢٤٠) ونصها : «اذا استعمل شخص مالا بلا اذن صاحبه لزمه اداء منفعه سواء كان المال معدا للاستغلال أو غير معد له وذلك دون اخلال باحكام المادة (١١٦٥)»^(٧) .

من هذا يتضح ان نظرة المشرع السومري في معالجة احوال المجتمع كانت تقوم على العدالة والموضوعية من اجل ان يكون القانون هو الاداة الحاسمة في حل النزاعات بين افراد المجتمع بما يؤمن الحفاظ على حقوق المعتدى عليهم بعد استخلاصها قضائيا من المعتدين والمخالفين . وشاهدنا ايضا كيف ان قوانيننا الحديثة قد عالجت هذه المواضيع بنفس الروحية بالرغم من وجود الفاصل الزمني بينها والذي يرجع الى اربعة آلاف عام .

تقييم المقارنة :

ان الشيء الذي استخلصناه من مقارنة الشرائع العراقية

(٥) كتاب الشرائع العراقية القديمة - للدكتور فوزي رشيد ص ٢٠

(٦) كتاب القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ ، ص ٥٢

(٧) كتاب القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ ، ص ٦٠

للغلامين حينما نقلوا مسلة حمورابي الى عاصمتهم مدينة (سوسا) واحترموها مما دفع ملكهم الى محاولة نسبها اليه بعد ان ازال قسما من اسطرها الاخيرة وثبت اسمه عليها .

الوجهة الاجتماعية

ان التطور القانوني الذي لمسناه من خلال دراسة القوانين التي انتهت اليها منذ منتصف الالف الثالث قبل الميلاد ، لم يكن وليد المصادفة أو العقوبة ، وانما هو بناء عظيم ترسخت جذوره في مجتمعات كانت على حظ وافر من التقدم والنضج . لان القانون هو انعكاس صادق لاي

مجتمع ، فهو نابع من ضميره ، وبقدر ما تكون هذه القوانين سليمة وعادلة ، كلما تعكس صورة واضحة وحقيقية عن المجتمعات التي شرعتها .

ان ما شاهدناه من مقارنة بين الشرائع العراقية القديمة والحديثة يعطي معنى قويا بان هناك مجتمعات متقدمة قامت في ارض العراق استطاعت بناء حضارة ناضجة ساهمت في مد الحضارة البشرية على طول مسيرتها باولى لبناتها . ودليلنا الى ذلك هو الاحكام المتماثلة مع الشرائع الحديثة في مواضيع مختلفة بالرغم من وجود الفواصل الزمنية المقدرة باربعة آلاف عام .



●● مصادر البحث ●●

- ١ - الشرائع العراقية القديمة - للدكتور فوزي رشيد
- ٢ - تاريخ القانون في العراق القديم - للدكتور صبيح مسكوني
- ٣ - القانون في العراق القديم - للدكتور عامر سليمان
- ٤ - تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية - للدكتور ابراهيم عبدالكريم الغازي
- ٥ - قوانين حمورابي صفحة رائعة من حضارة وادي الرافدين - للدكتور محمود الامين
- ٦ - مجلة سومر (المجلد الرابع) - الاستاذ طه باقر
- ٧ - مجلة سومر (المجلد الخامس) - الدكتور صلاح الدين الناهي

